منه الان بان مسلم ثم يفعلها وصبي اي ولو مميزا لكن تصح من المميز وتكفيه
عن ظهر ومجنون اي ولو مغمى عليه ونايم وكان تصح منهم ثم يجب على السكران
المتعدي بسكره قضاؤها ظهر الغير بها وعلى النائم كذلك لكن يجب ايقاظ
النايم ان تعدى بنومه بان نام مضطجعا ولو لاقلة على المعتمد خلافا للعلامة
ابن حجر وانثى وخنثى نعم ان اتضح الخنثى قبل فعلها ولو بعد فعله الظهر
وجب عليه فعلها ان تمكن منها والا وجب عليه فعل الظهر ولا يكفيه ظهر
الاول ان كان فعلها قبل فوات الجمعة ومريض اي ان لم يحضر محلها والا
وجب عليه فعلها نعم ان تضرر بانتظاره فله الانصراف ولو بعد شروعه
فيها ونحو اي من كل عذر يرخص في ترك الجماعة مما يتصور هنا كمطر وطل
وحر وبرد وجوع وعطش ونحو وخوف على معصوم من مال او عرض او دين والمتيمن
فيها وتضرر يتخلف عن رفقة وكالتي الوحشة هنا بخلاف التيمم لانه وسيلة
وحري وعديم مركوب لائق به وكل ذي ريح كريه لا يتفدى سقاطها وهو العذر
حاجته الى كشف عورته للاستنجاء بحضرة من يحرم عليه نظره اليه ومنه
خلف غيره عليه بعدم خروجه لها لخوف عليه مثلا ومنه تطويل الامام
لمن لا يصبر ولو ابتدأ نظير العادته وغير ذلك ومن الاعذار البعض الاشتغال
بتجهيز ميت وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجدا مركبا هكذا او ميتا حارة او
بلعارة ولو اذ ميا وله يتأتى عليهما الركوب لمشقة المشي في الوحل لا لتقذر
والشيخ من جاوز الاربعين فان الناس صغار واطفال وصبيان وذو راي
الى التلوح ومئتان وفتيان الى الثلاثين وكهول الى الاربعين وبعد الاربعين
الرجل شيخ والمراة شمطاء والهرم اقصى الكبر والزمانة الابتلاء العاهة وتلزم
الاعمى ان وجد قايدا ولو باجرة المثل تجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة فان لم
يجد لم تلزمه الحضور وان كان عسر المشي بالعصى ومسافر ترخص اسفاره
به اليها تقدم من ان المراد عدم السفر فيخرج به القيم على المتوطن فانها
تلزمه وانما تنعقد به واعلم انه كل من سقط ظهر من يعرى اداء على الجمعة
كفته هنا لانها تصح لمن تلزمه كما مر لا تلزمه بالطريق الاولى ويسن له اظهار

بالاستيطان

الجماعة



الجماعة فيها الا ان خفي عذره ح علم من هذا ان الناس في الجمعة على ستة
اقسام احدها يجب عليه وتنعقد به وتصح منه وهو من توفرت فيه شروطها
والثاني يجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وهو من سمع النداء وليس محل
الجمعة والمقيم غير المستوطن والثالث لا تجب عليه ولا تصح منه ولا تنعقد به
وهو الكافر الاصلي وغير المميز من صغير ومجنون والرابع يجب عليه ولا تصح
منه ولا تنعقد به وهو المريد والخامس تصح منه ولا تجب عليه ولا تنعقد
به وهم الصبيان والارقاء والخناثى والاناث والمسافرون والسادس تنعقد
به وتصح منه ولا تجب عليه وهو المريض ونحوه ممن له عذر من الاعذار المرخصة
في ترك الجماعة ويحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد الفجر الا اذا اعتقد فعلها
في طريقه او مقصده ويشترط صحة فعلها اي اللازم لها انعقادها
ثلاثة وبقي لها شروط اخر منها تقدم خطبتين من صحيح خلف الجمعة
ومنها الجماعة في الركعة الاولى وقد نبه المصنف على هذين الشرطين فيما ياتي
ومنها ان لا يسبقها ولا يقارنها في التحرم جمعة اخرى بمحلها الا اذا اعسر ليقاتا
الناس بمكان قال العلامة الحلبي والظاهر ان العبرة في العسر بمن يصلي الاربعين
تلزمه ولا بجميع اهل البلد وقال العلامة الرملي الاقرب ان العبرة بمن يعقلها في ذلك
المحل غالبا وقال العلامة ابن عبد الحق العبرة بمن تصح منه واقره العلامة الحلبي
والعبرة عليه دار الاقامة اي بان يقع فعلها وخطبتاها وساعيها
في محل الجمعة فصر الصلاة فيه المسافر من تلك القرية فلا تصح في غيره ولو تبعها
ستاتي في ذلك المدن او القرى او البلدان وحاصل ذلك ان فيه حكم
شرعي وحكم شرطي واسواق البيع والشراء ومساجد عن بعض هذه بناء
وما حكي عن جميعها فقرية وشملت القرية والبلد ما كان من مجر وخشب
او قصب او نحو ذلك سوا الرحاب المسقفة والساحات والمساجد وغيرها
وواحد بيت الابنية وابنية سنوا قاموا على عمارتها لم يعد اهلها في صحة
الجمعة وان لم يكونوا في مظال لانها وطنهم ولا تنعقد في غير بنا الا هذه
خيلان مالوجا غير هم فانها لا تصح فيها الجمعة الا بعد البنا على ما مر وهما

Copyright Imam Sadiq University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)